

تحالف عالمي.. وتوقيع جميع العقود أوائل أكتوبر المقبل

ترسية 4 حزم لمصفاة الزور بـ3,5 مليارات دينار

على تحالف مكون من:

JV of Flour Limited/
Hyundai Heavy Industries Co
Daewoo Engineering Const. و
Co. بمبلغ إجمالي قدره مليار
745 و مليوناً و438 ألفاً و886
ديناراً كويتياً، وبموجب عقد
مدته 45 شهراً.

وبين أن فريق عمل متخصصة
تضم ممثلين لدوائر عديدة
في شركة البترول الوطنية
الكويتية ومصافيها الثلاث
عملت بشكل متواصل على
دراسة العطاءات وتقييمها
بشكل احترافي، مضيفاً أن
الفريق أجرى أعمالها على
أتم صورة وقدمت توصياتها
إلى اللجان المختصة. وتوقع
العسوسسي أن تتم ترسية
الحزمة الرابعة من المشروع
خلال الأسبوعين القادمين.

واعتبر أن موافقة لجنة
المنافسات المركزية على
الترسية تعد خطوة مهمة
نحو المضي قدماً في تنفيذ هذا
المشروع الحيوي الذي سيرفع
من الطاقة التكريرية الإجمالية
لمصافي الكويت بنحو 615 ألف
برميل يوميا. وتوقع أن يتم
توقيع جميع العقود الخاصة
بمشروع مصفاة الزور أوائل
شهر أكتوبر المقبل.



ترسية أحد أبرز المشاريع التنموية على مستوى البلاد أمس.. وفي الصورة مخطط لمشروع مصفاة الزور

في حين تمت ترسية الحزمة
الأولى الخاصة بوحدة
التصنيع الرئيسية على
تحالف مكون أيضاً من 3
شركات هي:
JV of Technicas Reunidas/
Sinopec Engineering
Hanwha Engineering & Const.

المستخدمة لتشغيل محطات
توليد الطاقة الكهربائية.
وقال العسوسسي إن نطاق
عمل المشروع تم تقسيمه إلى
خمس حزم، تمت أمس ترسية
أربع منها، بقيمة تصل حوالي
3,5 مليارات دينار.
حيث تمت ترسية الحزمة

الخامسة الخاصة بمرافق
التصدير البحري على تحالف
مكون من 3 شركات هي:
Hyundai Engg. & Const Co./
Saipep (JV) / SK E&C
بمبلغ إجمالي قدره 454
مليوناً و256 ألف دينار كويتي،
وبموجب عقد مدته 45 شهراً.

المستخدم لتشغيل محطات
توليد الطاقة الكهربائية.
وقال العسوسسي إن نطاق
عمل المشروع تم تقسيمه إلى
خمس حزم، تمت أمس ترسية
أربع منها، بقيمة تصل حوالي
3,5 مليارات دينار.
حيث تمت ترسية الحزمة

**ترسية الحزمة
الأولى والثانية
والثالثة والخامسة
بحسب توصيات
الشركة على أقل
الأسعار**

**ترسية الحزمة
الرابعة خلال
الأسبوعين
القادمين**

**المشروع سيرفع
الطاقة التكريرية
بـ 615 ألف
برميل يوميا**

أعلن المتحدث الرسمي
باسم شركة البترول الوطنية
الكويتية نائب الرئيس
التقني للخدمات المساندة
م. خالد العسوسسي أن لجنة
المنافسات المركزية قد وافقت
امس على ترسية أعمال
الحزمة الأولى، الثانية، الثالثة
والخامسة لمشروع مصفاة
الزور بحسب التوصيات التي
قدمت بها الشركة منتصفاً
الشهر الجاري.

وأشار إلى أن ترسية الحزم
الأربع جاءت على أساس أقل
الأسعار، ومطابقة العروض
المقدمة للمواصفات المطلوبة
في وثائق المناقصة.

وأضاف العسوسسي أن
مشروع مصفاة الزور يعد
أحد أبرز المشاريع التنموية
على مستوى البلاد، وهو
جزء من استراتيجية قطاع
التكرير والتسويق التابع
لمؤسسة البترول الكويتية،
موضحاً أن تشييده سيتم وفق
أحدث التقنيات العالمية في
مجال التكرير، وسيتم عند
اكتماله إنتاج منتجات صديقة
للبيئة ومطابقة للمواصفات
البيئية العالمية، كما سيؤمن
الاحتياجات المحلية من زيت
الوقود المنخفض الكبريت

**ميد: الكويت
تدرس تطوير حقول
الغاز الجوراسية**

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان الكويت
تراجع الخطط الرامية لتطوير
حقول الغاز الجوراسية
لتعويض النقص الحاصل
جاء توقف العمل في حقول
المنطقة المقسومة بين الكويت
والملكة العربية السعودية
تماماً في النصف الاول من
العام الحالي.
وأشارت المجلة الى ان شركة
نفط الكويت تخطط لطرح
مناقصة تطوير احد الحقول
قبل نهاية العام الحالي، فيما
توقعت مصادر مقربة من
الشركة ان تطرح مناقصة
لحقل آخر في النصف الاول
من العام 2016. وأضافت ان
طلباً قد تم إرساله بالفلكس الى
شركات المقاولات فيما يتعلق
بمشروع تطوير الحقل الاول.

تداولات الاستثمار تفض إلى 169 مليون دينار

«بيتك»: صفقات «السكني» الأعلى منذ عام بنمو 15%



بعدها في مايو الذي كان قد
شهد استقراراً ملحوظاً مسجلاً
147 صفقة في مايو 2015.
وجاءت محافظة حولي في
المرتبة الأولى من حيث قيمة
المبيعات بقيمة تزيد على 90
مليون دينار تشكل أكثر من
نصف قيمة المبيعات بينما
يبلغ عددها 26 من عدد
التداولات الاستثمارية خلال
يونيو، تركزت قيمة التداولات
في منطقة السالمية بقيمة 66,7
مليون دينار، تلتها منطقة
حوالي بقيمة تداولات بلغت
20,5 مليون دينار.

العقد 35% من عدد الصفقات في
يونيو، حيث تركزت التداولات
من حيث العدد والقيمة خلال
مايو في منطقة صباح الأحمد
البحرية التي شهدت تداولات
بقيمة 19,2 مليون دينار.
قال التقرير ان التداولات
العقارية الاستثمارية قفزت إلى
نحو 169 مليون دينار خلال
يونيو مرتفعة على أساس
شهري بنسبة 42% مقارنة
بقيمتها التي كانت قد ارتفعت
بنسبة 10% إلى 119,7 مليون
دينار في مايو 2015، في حين
وصلت نسبة تراجعها على
أساس سنوي إلى 37% مقارنة
بقيمة بلغت 271 مليون دينار
في يونيو 2014.

ومع ارتفاع قيمة التداولات
العقارية الاستثمارية بنسبة
قدرها 42% وارتفاع عددها،
قفز مؤشر متوسط قيمة
الصفقة بنسبة قدرها 24%
وباعلى نسبة منذ عام مضى
إلى ما يقرب من مستوياته
المرتفعة التي سادت السوق
أغلب شهور العام الماضي وبداية
هذا العام ولتتجاوز متوسط
قيمة الصفقة نحو مليون
دينار في يونيو مقارنة بنحو
814,4 ألف دينار في مايو، في
حين تراجع المؤشر على أساس
سنوي بنسبة 32% عن قيمة
كانت سجلت 1,5 مليون دينار
في يونيو 2014.

وارتفع عدد الصفقات التي
سجلتها العقارات الاستثمارية
إلى 168 صفقة في يونيو (134
صفقة بالعمود، 34 صفقة
بالوكالات) بنسبة 14,3% مقارنة
في يونيو.

**20% نمواً بعدد
التداولات على
العقار السكني..**

**وحولي تصدر
متوسط صفقات
«الاستثماري» يقفز**

**24% وبأعلى نسبة
منذ عام**

قال تقرير بيت التمويل
الكويتي (بيتك) ان قيمة
التداولات العقارية شهدت
ارتفاعاً في شهر يونيو على
السكن الخاص بنسبة 9%
وبنحو 11,8 مليون دينار لترتفع
إلى حوالي 142,4 مليون دينار
في يونيو 2015 مقارنة بقيمتها
التي كانت قد تراجعت في مايو
إلى 130,6 مليون دينار بنسبة
قدرها 5%، في حين تباطأت
نسبة انخفاضها على أساس
سنوي إلى 21% وبحوالي 38,7
مليون دينار مقارنة بقيمة كانت
قد سجلت حوالي 181 مليون
دينار في يونيو 2014.

وقد سجلت تداولات عقود
السكن الخاص نحو 120,3
مليون دينار مرتفعة بنسبة
1% عن قيمتها التي كانت قد
تراجعت إلى حوالي 119 مليون
دينار في مايو بنسبة 9%، بينما
ارتفعت تداولات الوكالات
بنسبة كبيرة قدرها 90%
وبحوالي 10 ملايين دينار إلى
22 مليون دينار في يونيو.

وأشار التقرير إلى انه
برغم ارتفاع قيمة المبيعات
على السكن الخاص بنسبة
9% وارتفاع عددها بنسبة 20%
خلال يونيو على أساس شهري
فقد شهد مؤشر متوسط قيمة
الصفقة من التداولات العقارية
للمسكن الخاص خلال يونيو
تراجعاً بنسبة قدرها 9% إلى
حوالي 335 ألف دينار مقارنة
بحوالي 369 ألف دينار في مايو
الذي تراجع بنسبة طفيفة لم
تزد عن نصف في المائة، في حين
سجل مؤشر متوسط قيمة الصفقة
ارتفاعاً على أساس سنوي
هو الأعلى منذ عام وبنسبة
قدرها 15% عن قيمته التي
كانت سجلت 292 ألف دينار
في يونيو 2014.

أما فيما يتعلق بعدد
التداولات على عقار المسكن
الخاص، فقد سجلت 425 صفقة
(352 صفقة بالعمود، 73 صفقة
بالوكالات) مرتفعة على أساس
شهري بمقدار 71 صفقة وبنسبة
20% عن عددها في مايو الذي
كان قد تراجع إلى 354 صفقة
بنسبة 4,8%.

وشهدت محافظة مبارك
الكبير تداولات بلغت قيمتها
30,2 مليون دينار تمثل 21%
من مبيعات المسكن الخاص
في يونيو في حين أن تلك
القيمة لتشكل 25% من عدد
صفقات المسكن الخاص خلال
الشهر، وتركزت التداولات في
منطقة أبو ظفرة بقيمة بلغت
8,2 ملايين دينار وفي منطقة
الفيثييس بقيمة 14,3 مليون
دينار، كما بلغت قيمة التداولات
في محافظة حولي نحو 40
مليون دينار لتشكل 28% من
قيمة تداولات المسكن الخاص
بينما وصل عدد الصفقات إلى
74 صفقة، بينما سجلت محافظة
الأحمدي قيمة تداولات وصلت
إلى 33,7 مليون دينار لحوالي
147 صفقة في يونيو وتمثل تلك
القيمة 23% من قيمة صفقات
السكن الخاص وبشكل ذلك

تراجع الفائدة على الودائع بالدينار

«الوطني»: القروض الشخصية تحافظ على قوتها بنمو 12,2%



الأوراق المالية فباتا بعد أن
شهد بعض التقلبات خلال
بضعة الأشهر الماضية.
وشهدت ودائع القطاع
الخاص زيادة ضخمة مرة
أخرى خلال شهر مايو، رغم
تراجع نمو عرض النقد
بمفهومه الواسع (ن2) إلى
5,0% على أساس سنوي.
وارتفعت ودائع القطاع
الخاص بواقع 289 مليون
دينار، وجاءت معظم هذه
الزيادة من الودائع تحت
الطلب بالدينار التي ارتفعت
بواقع 265 مليون دينار. كما
شهدت أيضاً الودائع لأجل
بالدينار زيادة بواقع 54
مليون دينار وودائع الإيداع
بالدينار زيادة بواقع 63
مليون دينار، بينما تراجعت
الودائع بالعملة الأجنبية
بواقع 93 مليون دينار
بعد أن شهدت شهرين من
الزيادات القوية. وتسارع
عرض النقد بمفهومه الضيق
(ن1) ليصل إلى 1,5% على
أساس سنوي.

وتراجعت أسعار الفائدة
على الودائع لأجل بالدينار
خلال مايو، بينما استقرت
أسعار فائدة الإئتمانية.

تراجعا طفيفاً. ومن المحتمل
أن يستمر النمو في هذا
المكون بالتراجع خلال الأشهر
القادمة ولكنه سيظل رغم
ذلك محركاً أساسياً لنمو
الإئتمان.

وقد تراجع الإئتمان
الممنوح للمؤسسات المالية
غير المصرفية بواقع 7 ملايين
دينار. وقد استمر الإئتمان
الممنوح لهذا القطاع في
التراجع مع استمرار وتيرة
تخفيض الدين، ولكن
بوتيرة متباطئة مقارنة مع
العام الماضي، ليستقر عند
7,1% على أساس سنوي.
وارتفع الإئتمان في بقية
القطاعات بواقع 88 مليون
دينار على الرغم من أن وتيرة
النمو قد تراجعت إلى 3,1%
على أساس سنوي نتيجة
تأثيرات قاعدية. وقد جاء
هذا الارتفاع من قطاع البناء
والتشديد وقطاع الصناعة
وقطاع التجارة، باستثناء
الإئتمان الممنوح لقطاع
العقار الذي شهد تراجعا
بواقع 13 مليون دينار،
لتراجع النمو بواقع 2,6%
على أساس سنوي. وسجل
الإئتمان الممنوح لشراء

**تراجع الائتمان
الممنوح
للمؤسسات المالية
غير المصرفية
بواقع 7 ملايين
دينار**

**وارتفع الإئتمان في بقية
القطاعات بواقع 88 مليون
دينار على الرغم من أن وتيرة
النمو قد تراجعت إلى 3,1%
على أساس سنوي نتيجة
تأثيرات قاعدية. وقد جاء
هذا الارتفاع من قطاع البناء
والتشديد وقطاع الصناعة
وقطاع التجارة، باستثناء
الإئتمان الممنوح لقطاع
العقار الذي شهد تراجعا
بواقع 13 مليون دينار،
لتراجع النمو بواقع 2,6%
على أساس سنوي. وسجل
الإئتمان الممنوح لشراء**

قال الموجز الاقتصادي
لبيت الكويت الوطني ان
الإئتمان في الكويت سجل
أداء قويا نسبيا خلال شهر
مايو رغم تراجع نموه
السنوي إلى 5,3% نتيجة
بعض التأثيرات القاعدية،
فقد ارتفع الإئتمان بواقع 175
مليون دينار خلال الشهر
بدعم من القروض الشخصية
والإئتمان الممنوح لقطاع
الاعمال، باستثناء قطاع
العقار الذي شهد تراجعا
في إجمالي الإئتمان، تاركا
أثرا ملحوظا على وتيرة
النمو، وعلى الرغم من قوة
نمو ودائع القطاع الخاص،
تراجع عرض النقد نتيجة
بعض التأثيرات القاعدية،
بينما استقرت أسعار فائدة
الإئتمانية وتراجعت أسعار
الفائدة على الودائع.

وحافظت القروض
الشخصية على قوتها
مرتفعة بواقع 94 مليون
دينار، ليتسارع نموها إلى
12,2% على أساس سنوي.
وقد كانت القروض المسجلة
مرة أخرى المحرك الأساسي
لنمو خلال شهر مايو، بينما
شهدت القروض الاستهلاكية

